

مراجعة كتاب

إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

VoxEU.org ebook، 24 أبريل 2018.

تأليف: رايح أرزقي، رؤوف بوسكين، جيفري فرانكل، محمد لكصاسي، ريك فاندربلوغ

إعداد: عبد الحميد مرغيت *

أولاً: مقدمة

بعد فترة طويلة من الارتقاع القياسي في أسعار النفط والذي استمر لأكثر من عقد من الزمان، انهارت الأسعار بصورة مفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولاراً ليصل إلى حوالي 30 دولاراً مطلع عام 2016. وتبعاً لذلك تناقصت الإيرادات في جميع البلدان النفطية وأسفرت عن زيادة كبيرة في عجز الموازنات العامة والحسابات الخارجية وتباطؤاً في معدلات النمو.

لقد أوضحت هذه الحقبة الجديدة من أسعار النفط المنخفضة حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان الغنية بالنفط لاسيما إشكالية التوفيق بين تحقيق ضبط مالي قائم على الإنفاق (بتخفيض مستويات الدين والعجز) ولكن مع حماية النمو والوظائف. بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع اقتصادياتها بالرغم من صعوبة ذلك وفقاً لما أظهرته تجاربها التاريخية. كما أن تفاقم الإشكاليات البيئية العالمية قد نجم عنه ظهور مخاطر جديدة تواجه الوقود الأحفوري وقد تؤدي لانخفاض الطلب عليه مستقبلاً.

وفي إطار التفكير في استراتيجيات مواجهة تحديات العصر الجديد لانخفاض أسعار السلع الأساسية عموماً والنفط على وجه التحديد في البلدان الغنية بالموارد، فقد انعقد بالجزائر مؤتمر رفيع المستوى تولت رعايته الحكومة الجزائرية وأشرف على تنظيمه كل من صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر، وهذا بتاريخ 28/29 مايو 2016، بعنوان "الموارد الطبيعية، التمويل والنمو" (Natural Resources, Finance and Growth). وقد شارك في المؤتمر نخبة من الاقتصاديين البارزين من الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص، حيث تناولوا قضايا متعلقة بدراسة وتحليل المشهد المتغير في أسواق السلع الأساسية، وتقديم التوصيات إلى صناعات السياسة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فيما يتعلق بكيفية صياغة إطار قوي ومحكم لإدارة اقتصاداتها على المستوى الكلي في

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- الجزائر، البريد الإلكتروني: a.merghit@univ-jijel.com

ظل انهيار أسعار السلع الأولية. وقد تم تجميع الأوراق البحثية المقدمة لهذا المؤتمر في كتاب الكتروني نشره موقع (VoxEU.org)⁽¹⁾ في 24 أبريل 2018 حمل عنوان "إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية" (*Rethinking the macroeconomics of resource-rich countries*). وقد قام بتحريره مجموعة من الاقتصاديين اللامعين أبرزهم "رابح أرزقي" وهو كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، و"جيفري فرانكل" وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفرد. وسنحاول في هذا العرض تلخيص أهم الأفكار التي وردت في فصول هذا الكتاب.

ثانياً: استعراض لأهم ما تضمنه الكتاب

تضمن الكتاب في مجمله ثلاثة أقسام تخللتها مجموعة من الفصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. حيث ركز القسم الأول منه على تحليل التطورات الحاصلة في سوق النفط في السنوات الأخيرة والتي قادت إلى انهيار الأسعار، أما القسم الثاني منه فاستعرض خيارات السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية للتعاطي مع المستجدات الحاصلة في أسواق السلع الأولية عموماً والنفط تحديداً، في حين انصرف القسم الثالث والأخير من الكتاب إلى البحث في دور كل من التمويل والتنوع في دفع هذه الاقتصاديات للحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية. وفي مايلي عرض مختصر لأهم الأفكار التي تضمنها كل قسم، وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: تحول المشهد في سوق النفط

تضمن هذا القسم فصلاً واحداً أعده الخبير الاقتصادي "رابح أرزقي" بعنوان "إعادة التفكير في سوق النفط في أعقاب الانخفاض الأخير في أسعار النفط" (*Rethinking the oil market in the aftermath of the recent price slump*). حاول الباحث في هذا القسم الإجابة على سبعة أسئلة متعلقة أساساً بسوق النفط والتغييرات الهيكلية التي شهدتها في السنوات الأخيرة، وهذا بعد أن انهارت أسعار النفط بصورة مفاجئة. وقد كان السؤال الأول حول دور كل من عوامل الطلب وعوامل العرض في تفسير انهيار أسعار النفط. وهنا يعتقد الباحث أن هبوط السعر العالمي للنفط يمكن أن ينشأ عادة إما من زيادة العرض العالمي أو نقص الطلب العالمي، لكن الدلائل المتوفرة تشير إلى أن هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة كان مدفوعاً أساساً بعوامل العرض، ولاسيما زيادة عرض النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التطور الكبير في إنتاجه والذي

(1) الموقع الإلكتروني (VoxEU.org) هو عبارة عن مدونة الكترونية متخصصة في القضايا الاقتصادية، وتابعة لمركز أبحاث السياسة الاقتصادية (CEPR) الذي تم تأسيسه في عام 1983 ومقره العاصمة البريطانية "لندن"، ويعتبر شبكة تضم حوالي 1000 باحث اقتصادي ينتمون في معظمهم إلى الجامعات الأوروبية.

أتاحتها تكنولوجيا الحفر المبتكرة مثل التصوير ثلاثي الأبعاد والتكسير الهيدروليكي . وهو ما انعكس في زيادة كبيرة في إنتاج هذا النوع من النفط خلال السنوات الأخيرة مضيفاً حوالي 4.2 مليون برميل يومياً إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حصول تخمة المعروض العالمي. وبالإضافة إلى ما سبق يرى المؤلف أن هنالك عوامل أخرى أسهمت في تخمة المعروض تشمل أساساً:

- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية في الفترة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط قبل أن تتدرك ذلك لاحقاً.

- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط والتي يرجع بعضها إلى تعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقعاً، وعدم تأثر إنتاج النفط العراقي رغم القلاقل التي تمر بها البلاد، إضافة للزيادة في الصادرات النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما.

أما عوامل الطلب المفسرة لانهايار الأسعار فتتمثل أساساً في تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة ولاسيما الصين والهند منذ عام 2011.

أما السؤال الثاني للدراسة فكان يدور حول مدى فعالية منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في سوق النفط العالمية، وأجاب المؤلف بأن منظمة البلدان المصدرة للنفط هي أكبر الأطراف المنتجة وبأقل التكاليف في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغييراً في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد قررت في نوفمبر 2014 أن تحافظ على مستوى الإنتاج دون تغيير رغم تخمة المعروض في السوق العالمي، وكانت النتيجة مزيداً من الانخفاض في السعر. وبعد ذلك بعامين أي في 30 نوفمبر 2016 اتخذت المنظمة مساراً مختلفاً حيث التزمت بتخفيض إنتاجها من النفط بمقدار 1.2 مليون برميل نفطياً لمدة ستة أشهر ليصبح إنتاجها النفطي 32.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير 2017. وكانت النتيجة ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار وبعض الاستقرار السعري. وهنا يعتقد "رابح أرزقي" بأن مكاسب التعافي في الأسعار قد تكون مؤقتة، بسبب الخطر الداهم من إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن استعادت استثمارات استخراج النفط الصخري زخمها بفضل تحسن العمليات والتكنولوجيا، وهذا ما قد يحد من إمكانيات حصول ارتفاع كبير في أسعار النفط في المستقبل القريب. يضاف إلى ذلك أن مصداقية قرارات منظمة الأوبك غالباً ما تكون محل شك إذا ما أخذنا بالحسبان التجارب التاريخية التي أوضحت عدم التزام أعضاء الأوبك بالحصص المتفق عليها. وبناءً على ما سبق يخلص الباحث إلى أن كل من إنتاج النفط الصخري بالموازاة مع عدم اليقين المحيط بإمكانياته ومرونته هي التي ستحدد ديناميكيات سوق النفط في السنوات القادمة.

أما السؤال الثالث الذي طرحه الباحث فهو إن كان الانخفاض الحاصل في تكلفة إنتاج النفط انخفاضاً دائماً أم مؤقتاً؟ وهنا يشير إلى أن أحد أهم الوقائع المترتبة عن انهيار أسعار النفط هو التحول الهبوطي في هيكل التكلفة المقترنة بإنتاج النفط، والتي تقاس بمتوسط الأسعار التعادلية (breakeven prices) - الذي هو عبارة عن سعر النفط الذي يصبح عنده استخراج النفط مدرراً للربح. وهذه التكلفة عادة ما تقودها عوامل محددة مثل نوع النفط المستخرج، الجيولوجيا المرافقة له، والتحسينات التكنولوجية.

وفي ضوء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة تحركت متوسط الأسعار التعادلية نحو الانخفاض بصورة متزامنة. ويفسر المؤلف هذا التحول بأنه ناجم عن مكاسب الكفاءة التشغيلية التي فرضها الهبوط الكبير في أسعار النفط. أما عرض النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أبدى صموداً مثيراً للدهشة أمام انخفاض الأسعار فيفسره بأنه لا يزال في مرحلة مبكرة نسبياً من دورة حياته الصناعية، حيث لا يزال هناك متسع كبير للتعلم، هو ما يتضح من مستويات الإنتاج التي ظلت صامدة بفضل مكاسب الكفاءة التشغيلية التي أحدثها انهيار أسعار النفط. وبحسب الباحث فإن الدلائل المتوفرة تشير إلى أن الانخفاض في تكلفة إنتاج النفط الصخري هو انخفاض مؤقت فقط، فالمستقبل ينبؤ بأن هيكل تكلفة النفط الصخري سيتحول نحو الارتفاع مجدداً في ظل عدم استمرارية بعض مكاسب الكفاءة، بالتوازي مع ارتفاع التكاليف الرأسمالية.

أما بالنسبة إلى السؤال الرابع الذي طرحته الدراسة وهو ما مدى مقدرة أسواق العقود الآجلة في أن تعكس بصدق الشعور السائد في سوق النفط العالمي؟ وهنا يحاجج المؤلف بأن العقود الآجلة لم تساعد في التنبؤ بانهايار أسواق النفط. فمنحنيات هذه العقود والتي بلغت ذروتها خلال فترة ما بعد عام 2000، لم تبدأ في التراجع معلنة عن سيناريو من الانخفاض الطويل الأجل في أسعار النفط إلا مع نهاية عام 2014 أي عقب اجتماع منظمة الأوبك في نوفمبر 2014.

أما السؤال الخامس للدراسة فحاول معرفة لماذا لم تسهم أسعار النفط المنخفضة (بعد) في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي؟ وهنا يعزو المؤلف هذا الوضع إلى عدة أسباب أهمها:

- حصول انخفاض أكبر من المتوقع في الإنفاق الرأسمالي في القطاع النفطي لاسيما في أمريكا الشمالية، والذي شكل عبئاً على الاقتصاد.
- حصول انخفاض أكبر من المتوقع في الإنفاق الحكومي في البلدان المصدرة للنفط، وبالتالي انخفاض الواردات من الأسواق المتقدمة والناشئة.
- تزايد وتيرة السحب من أصول الصناديق السيادية، مع عواقبها المحتملة على الأسواق المالية لاسيما في ضوء تزايد القلق بشأن سيولة هذه الأسواق.

- ضعف فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة في ظل كونها مقيدة بأسعار فائدة وصلت في انخفاضها إلى المستويات الصفرية (zero lower bound).

أما السؤال ما قبل الأخير الذي أثارته دراسة " أرزقي " فكان حول هل تؤخر أسعار النفط المنخفضة مسار الانتقال الطاقوي في العالم؟ مع الإشارة هنا إلى أن مصطلح "الانتقال الطاقوي" والذي يشير إلى التحول نحو استخدام طاقات منخفضة الكربون أو خالية من الكربون مثل مصادر الطاقة المتجددة. وهنا يعتقد الباحث أن التقدم في تطوير المصادر المتجددة للطاقة قد يكون تقدماً هسأً في حالة ما إذا ظلت أسعار الوقود الأحفوري منخفضة لفترة طويلة، حيث المحتمل أن تؤدي هذه البيئة إلى تأخير هذا التحول. كما يرى الباحث أن مستقبل النفط يتوقف بشكل عام على التفاعل المعقد بين الديموغرافيا والتكنولوجيا والسياسات العامة الموجهة نحو خفض الانبعاثات في مختلف الدول، والتي من شأنها أن تؤثر على العرض والطلب على النفط.

وفي السؤال الأخير للدراسة تساءل "رابح ارزقي" أن كانت الفترة الحالية لأسعار النفط المنخفضة هي بمثابة الإعلان عن نهاية ذروة عصر النفط؟ وهنا يرى الباحث أن فرضية ذروة النفط تفترض أن المعروض النفطي سوف يصل إلى ذروته في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، وقد كان ذلك بالضبط نفس الوقت الذي بدأت فيه "ثورة النفط الصخري"، التي يمكن اعتبارها بمثابة استجابة أمريكية لأسعار النفط المرتفعة خلال تلك السنوات. يضاف إلى ذلك أن هناك أدلة متزايدة على أن شركات صناعة السيارات تميل إلى الابتكار أكثر في التكنولوجيا النظيفة عندما تواجه أسعار وقود أعلى، بمعنى أن استمرار أسعار النفط المرتفعة سيعجل بعملية الانتقال الطاقوي. وبالمقابل فبيئة أسعار النفط "المنخفضة" لمدة طويلة يمكن أن تؤخر عملية الانتقال الطاقوي التي أتاحتها الابتكارات التكنولوجية لطاقة المصادر المتجددة، مثل طاقة الرياح والمياه والشمس والطاقة الحرارية الأرضية، إضافة للابتكار الذي يؤثر على تكنولوجيات إنتاج واستهلاك الطاقة (انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة، والسيارات المهجنة والكهربائية). وبالمقابل يقر الباحث بأنه وعلى الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك جهود دولية حديثة لتسريع التحول الطاقوي لعل أهمها اجتماع العديد من بلدان العالم في باريس لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP-21)، بهدف عقد اتفاقية عالمية وربما ملزمة قانوناً حول تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، للحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض أقل من درجتين مئويتين. يضاف لذلك الإمكانيات الهائلة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة حتى في إفريقيا والشرق الأوسط، موطن الاقتصادات شديدة الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة هدفاً طموحاً يتمثل في الحصول على 24% من استهلاكها الأساسي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2021. كما أن المغرب - مستضيف مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2016 حول التغير المناخي (COP22) - قد أعلن عن تدشين المرحلة الأولى من إطلاق محطة الطاقة الشمسية الضخمة في الصحراء الكبرى

والتي من المتوقع أن تصل طاقتها الإجمالية إلى 2 جيجاوات بحلول عام 2020 مما يجعلها أكبر منشأة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم. وعموماً يخلص " أرزقي" في نهاية دراسته إلى أنه في ظل الظروف الراهنة لانخفاض أسعار النفط لايزال الخطر يهدد مصادر الطاقة المتجددة، فهذه الأخيرة تشكل نسبة بسيطة جداً من استهلاك الطاقة العالمي، حيث لا يزال الوقود الأحفوري يشكل النسبة الأكبر منه. ولسوء الحظ، قد تكون أسعار النفط والغاز والفحم المنخفضة في الوقت الراهن حافزاً طفيفاً للأبحاث الرامية إلى العثور على بدائل أرخص لهذا النوع من الوقود.

أما القسم الثاني: خيارات السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

يتضمن هذا القسم أربعة فصول، حيث استعرض الاقتصادي الأمريكي "جيفري فرانكل"، في مقاله الموسوم "كيف يمكن التعاطي مع أسعار صادرات السلع الأولية المتقلبة: ثلاث مقترحات" (How to cope with volatile commodity export prices: Three proposals) ثلاث طرق يمكن لمصدري السلع الأساسية من خلالها جعل أنفسهم أقل عرضة لتقلبات أسواق السلع الأولية، وهي:

- الطريقة الأولى: تقتضي استخدام عقود الخيارات (Options) للتحوط ضد الانخفاضات قصيرة الأجل في سعر السلعة الأولية ودونما التخلي عن مكاسب الارتفاعات المحتملة في الأسعار مستقبلاً. ومن التجارب الناجحة في هذا الشأن نجد المكسيك التي تقوم سنوياً بشراء عقود خيارات " PUT" على نطاق واسع لحماية نفسها من انخفاض سعر النفط المقوم بالدولار.

- الطريقة الثانية: وترتكز على مبدأ التحوط المالي ضد المخاطر طويلة الأجل، وتخص البلدان التي تقترب كثيراً بالعملة الأجنبية، حيث تستطيع هذه الدول استخدام السندات المرتبطة بالسلع الأساسية (Commodity –linked bonds) والتي تقوم على فكرة ربط تكلفة خدمة الديون مباشرة بسعر سلعة التصدير الأولية نفسها وليس بالدولار أو العملة المحلية. ولعل أهم مزايا هذه السندات هو أنها في حالة تراجع السعر العالمي للسلع الأولية فان النسبة (ديون/ الصادرات) سوف لن تشهد ارتفاعاً. كما أن تكلفة خدمة الدين تتكيف آلياً ودونما حصول اضطراب قوي غالباً ما ينجم عن الأزمة، كإعادة هيكلة الدين وتراجع الثقة في هذا الاقتصاد. وقد أوضحت تجارب أزمة الديون في كل من اندونيسيا، روسيا، الإكوادور عام 1998، وكذلك غانا، نيجيريا، وفنزويلا عام 2015 كيف أن تراجع السعر الدولي لصادراتها النفطية قد نجم عنه ارتفاع كبير في خدمة ديونها، وهو مالم يكن ليحدث لو كانت ديونها مؤشرة (أو مربوطة) على سعر النفط.

- الطريقة الثالثة: إرساء قواعد تساعد في الحد من مسابرة السياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية (pro-cyclical fiscal policy) في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، فكما هو معلوم تتميز البلدان

النامية المصدر للسلع الأساسية بمسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية، حيث يشهد توسعاً في فترات الازدهار وانكماشاً في فترات الركود وبالتالي تصبح السياسة المالية العامة مخلة بالاستقرار الاقتصادي وتساهم في تعميق تقلبات الاقتصاد الكلي . ولتجاوز هذه المشكلة يقترح "فرانكل" ضرورة تبني فكرة سياسة المالية العامة المضادة (المعاكسة) للاتجاهات الدورية (Countercyclical) والتي تقوم على مبدأ أن تكون السياسة المالية توسعية أو توماتيكية في فترات الكساد وانكماشية في أثناء فترات الانتعاش. وفي هذا السياق يستعرض الباحث تجربة "تشيلي" التي تعتبر رائدة في هذا النهج فمنذ عام 2000 أصبحت السياسة المالية العامة الخاصة بتشيلي تخضع لقاعدة الرصيد الهيكلي، التي أثبتت نجاحها في إرساء معالم سياسة مالية عامة معاكسة للاتجاهات الدورية، وضامنة للاستقرار الاقتصادي الكلي.

أما في الفصل الرابع من الكتاب فيقدم "جيفري فرانكل" مقالته الثانية المعنونة "بالأنظمة النقدية المناسبة للتعاطي مع أسعار صادرات السلع الأولية المتقلبة: مقترحان" (Monetary regimes to cope with volatile commodity export prices: Two proposals) حيث حاول "فرانكل" استكشاف النظام النقدي الأمثل للدول النامية المصدر للسلع الأولية. ويرى الباحث بأن الحالة المثلى اقتصادياً تقتضي من السلطات السماح لقيمة العملة بالتحسن استجابة للصددمات الموجبة لمعدلات التبادل التجاري، وبالتراجع في حالة الصدمات السالبة. ولكن هذا النهج يستحيل تطبيقه إذا كان نظام سعر الصرف السائد هو النظام الثابت، أو إذا كانت السلطات النقدية ملتزمة بسياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، كما أن هذه البلدان وفي جميع الحالات بحاجة ماسة إلى نوع من أنواع الركيزة الاسمية (nominal anchor) لتثبيت التوقعات التضخمية. وفي هذا السياق يقدم "فرانكل" عدد من المقترحات حول كيف يمكن للسياسة النقدية الاستجابة الآلية -وفي إطار نهج قائم على معاكسة الاتجاهات الدورية (counter-cyclical)- للصددمات في معدلات التبادل التجاري من خلال التحسن أو التراجع في قيمة العملة. حيث يعتبر أنه أمام السلطات النقدية:

- ربط قيمة العملة الوطنية بسلة عملات مضافاً إليها سلعة التصدير الأولية، مثل الربط مع سلة تشمل كل من الدولار واليورو والنفط. ومن مزايا هذا الربط أن قيمة العملة الوطنية ستتحسن عندما يرتفع سعر النفط وتترجع عندما ينخفض، وهو ما من شأنه حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار العملات الرئيسية والمساعدة في استقرار مداخيل النفط مقومة بالعملة الوطنية.

- استهداف الناتج الاسمي بدلاً من التضخم، يركز على قيام البنك المركزي باستهداف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في البلدان التي تواجه صدمات تجارية كبيرة وهذا لتخفيف التذبذبات في معدلات التبادل التجاري، حيث يفترض أن السياسة النقدية تتكيف آلياً بدلالة التغيرات الحاصلة في أسعار التصدير. فعلى سبيل المثال لتخفيف تداعيات الصدمات

السلبية يتوجب على السياسة النقدية أن تتراخى كفاية لخفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، والعكس صحيح في حالة الصدمات الموجبة.

أما في الفصل الخامس فيقدم "فريدريك فان دير بلوغ"، دراسة بعنوان "إدارة المداخل النفطية والغازية قبل وبعد الانهيار" (Managing oil and gas revenue before and after the crash)، حيث أكد الباحث على أن البلدان النامية الغنية بالموارد لها سجل سيء فيما يخص كيفية التعامل مع حالات الأرباح غير المتوقعة أو انهيار أسعار صادراتها الأولية، ومن ثم يرى أنه من المناسب لهذه البلدان أن تفكر في كيفية الاستخدام الرشيد والعقلاني لعائدات النفط والغاز كأن توجها للحد من ندرة رأس المال، والاستثمار محليا وزيادة الاستهلاك. كما يعتقد أنه يتوجب على سعر الصرف الحقيقي في هذه البلدان أن يتحسن بشكل مؤقت من أجل تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي، كما يدعوا هذه الدول إلى ضرورة الاستيعاب الفعال للإنفاق الحكومي الإضافي الناجم من الأرباح غير المتوقعة من طفرة أسعار سلع التصدير الأولية. بالإضافة لما سبق يرى الباحث بأن تبني قاعدة تايلور (Taylor rule) في إدارة السياسة النقدية والتي تقوم على فكرة ربط السياسة النقدية بمعايير اقتصادية محددة، ستكون الاستجابة المثلى في الأجل القصير لأي انهيار حاصل في أسعار سلع التصدير الأولية، وهذا إذا ما قارناها بالسياسة النقدية المرتكزة على ربط سعر الصرف الاسمي.

أما في الفصل السادس من الكتاب، فنجد دراسة "راغانر تورفيك" المعنونة "بأسعار النفط وسعر الصرف: السياسة النقدية المثلى للبلدان المصدرة للنفط" (Oil prices and the exchange rate: Optimal monetary policy for oil-exporting countries) حيث يناقش المؤلف الاختلافات في الكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط سواء كانت مؤقتة أو طويلة الأجل. فإذا كانت صدمة أسعار النفط مؤقتة، فإن التحدي الذي يواجه السلطات هنا هو في تحديد الطريقة الأفضل للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية إلى حين عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وبالمقابل، إذا كانت الصدمة مستمرة، ففي هذه الحالة تواجه السلطات تحديات أكبر يمكن حصرها في ما يلي:

- أولاً يجب على الاقتصاد تنويع صناعاته غير النفطية من خلال التوسع في الصناعات الموجودة أو بخلق صناعات جديدة بحيث تكون بمثابة مصدر بديل للإيرادات من النقد الأجنبي، أو تكون مصدراً للدخار في حالة تبني سياسة إحلال الواردات.
- ثانياً، قد يؤدي ضعف مركز المالية العامة إلى بعض الصعوبة في استخدام أدوات السياسة المالية التي تشمل كل من الضرائب أو الإنفاق الحكومي من أجل التكيف مع الصدمة. وهنا يجادل الكاتب بأنه عندما تكون هنالك قيود على السياسة المالية العامة، تصبح

السياسة النقدية التوسعية هي الأداة الملائمة والمرغوبة في التعامل مع الصدمة المستمرة، حيث يمكن أن تجعل الاقتصاد يسير نحو المزيد من التنوع والاستثمار في السلع القابلة للتجارة الدولي، في حين أن السياسة المالية التوسعية قد تفعل عكس ذلك تماماً.

وفي الفصل السابع من الكتاب يستعرض "رابح أرزقي" ورقته الثانية بعنوان "السياسة النقدية في البلدان المصدرة للنفط: لعنة الآفاق" (Monetary policy in oil-exporting countries: The curse of horizons) حيث يدعو الباحث إلى إعادة التفكير في كيفية تعامل السياسة النقدية في البلدان المصدرة للوقود الأحفوري مع مختلف الأجل سواء القصيرة منها أو المتوسطة أو الطويلة، ويرى أن البنوك المركزية في هذه الاقتصاديات ينبغي أن تتحلى ببعد النظر بأن تنظر إلى ما وراء أفق الدورة الاقتصادية. ففي المدى القصير، يجب على السياسة النقدية أن تركز أساساً على الاستهداف المرن للتضخم. أما في المدى المتوسط، فتحتاج البنوك المركزية إلى التنسيق مع السلطات المكلفة بالمالية العامة من أجل ضمان سير السياسة النقدية بالتوازي مع رכיصة مالية (fiscal anchor) تتميز بالموثوقية والاستدامة. أما على المدى الطويل، فيجب أن تكون البنوك المركزية على دراية تامة بالتهديدات الخطيرة التي تشكلها بعض المخاطر كذلك المتعلقة بالأصول العالقة (Stranded assets) كاحتياطيات الوقود الأحفوري التي يمكن خسارتها أو تجميدها بسبب انخفاض الطلب على النفط من جهة وتنامي الانشغالات البيئية العالمية، والدعوات لتخفيف انبعاثات الوقود الأحفوري من جهة أخرى.

القسم الثالث: التمويل والتنوع

يتضمن القسم الثالث أربعة مقالات، يتقدمها الفصل الثامن الذي يعرض فيه "ثورستن بيك" دراسته المعنونة "بالتمويل وطفرة الموارد: العلاقة المعقدة" (Finance and resource booms: A complicated relationship). حيث يرى المؤلف أن التطوير المالي مطلب ضروري وحتمية ملحة للنمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد مثلما هو الحال في البلدان المتقدمة، لكنه بالمقابل يؤكد على أن لعنة الموارد الطبيعية هي التي تجعل القطاع المالي في هذه البلدان بعيداً عن التطور المرغوب، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام صناع السياسة في هذه الدول ويستدعي منها المزيد من العمل لوضع السياسات اللازمة للتغلب على هذا الوضع، وضمان وجود نظام مالي فعال ومستقر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. وعلاوة على ذلك يستعرض الباحث الإصلاحات التنظيمية الأخيرة في مجال التمويل والتي أقرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، لاسيما تبني متطلبات أقوى لرأس المال، وتشديد متطلبات السيولة، وتكريس دور متزايد لأدوات الحيطة الكلية (Macprudential tools). وبعد ذلك يتساءل حول إن كان ينبغي للاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تبني هذه الإصلاحات التنظيمية، أو تكييفها بما يتوافق مع

واقعتها وحجم هذا التكييف. وهنا يجيب الباحث بأنه وبسبب ارتفاع التقلبات في الإيرادات الناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية نتيجة عدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية، وما يترتب عن ذلك من تقلبات كبيرة في عمليات الإيداع والإقراض في النظم المصرفية لهذه الاقتصاديات، فإن تبني سياسات الحيلة الكلية قد يكون الأكثر أهمية وفاعلية لهذه لبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بغيرها من البلدان.

أما في الفصل التاسع فيحاول "فريدريك فان دير بلوغ" في مساهمته الثانية بعنوان "ثلاثة صناديق لإدارة ثروة الموارد الطبيعية" (Three funds for managing natural resource wealth) التأكيد بأن مواجهة تقلبات أسعار سلع التصدير الأولية المتقلبة، تقتضي من البلدان المصدرة لها مراكمة احتياطيّات وقائية في صندوق مخصص لتحقيق الاستقرار، يتم استخدام موارده في فترات هبوط الأسعار بغرض تمويل عجز المالية العامة، وتعزيز تدابير التنشيط المالي. كما ينصح الباحث هذه البلدان بعدم استثمار كافة عوائد النفط والغاز في الاقتصاد المحلي خوفاً من تداعيات المرض الهولندي، ويستنتى من ذلك البلدان غير المندمجة بشكل كامل في أسواق رأس المال الدولية، حيث يتعين عليها استخدام العوائد النفطية والغازية في الحد من ندرة رأس المال من خلال الاستثمار محلياً، وكذلك العمل على دفع عجلة الاستهلاك للأمام.

وفي الفصل العاشر من الكتاب يقدم "ثورفالدور جلفاسون" مقاله الموسوم "من التنوع الاقتصادي إلى النمو" (From economic diversification to growth)، حيث يحاجج المؤلف بأن التنوع الاقتصادي هو أحد أهم المحركات المحتملة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ونجاح ذلك يتوقف على مدى وجود التكامل الكافي والمتزامن بين كل من التنوع الاقتصادي والسياسي. فالتنوع السياسي يقتضي إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية بما من شأنه أن يقلل من المخاطر ومواطن الهشاشة الناجمة عن تركيز السلطة واتخاذ القرار في يد قاعدة سياسية ضيقة. ومن هذا المنطلق يرى المؤلف أن التنوع السياسي هو بمثابة الشقيق التوأم للتنوع الاقتصادي، والذي من شأنه أن يقلل من الاعتماد على صناعة واحدة في الاقتصاد.

أما في الفصل الحادي عشر والأخير من الكتاب، فيعرض "جان إمبس" دراسته المعنونة " بتنوع الشرق الأوسط وإفريقيا" (Diversifying the Middle East and Africa)، حيث يقدم شرحاً مفصلاً عن سبب كون الاقتصاديات النامية أكثر تخصصاً من الدول المتقدمة ولماذا عجزت عن تحقيق تنوع اقتصادي قائم على تخصيص أكثر اتساقاً لعوامل الإنتاج عبر القطاعات. فخلال السباق نحو التنمية، تعمل البلدان الفقيرة في البداية على التخصص في إنتاج السلع الأولية أو الأنشطة الاستخراجية، وبعد ذلك تأتي مرحلة التصنيع، حيث ينشأ قطاع الصناعات التحويلية أولاً ثم تليه أخرى، ولكن التنوع يركز على الصناعات التحويلية نفسها. وهنا يشير المؤلف إلى أن هناك

عوائق تعوق عملية التنوع في هذه الاقتصاديات لاسيما في ظل عجزها عن الاندماج محلياً. ففي إفريقيا مثلاً تعذر نشوء قطاع الصناعات التحويلية بسبب ضعف الولوج إلى الأسواق المحلية من جهة، وصعوبة تحقيق عائدات الحجم من جهة أخرى خاصة عندما يكون حجم السوق مقيداً، بحيث يجعل تكاليف مباشرة أنشطة صناعية جديدة تتجاوز أرباحها. وفي ظل هذا الوضع، يستمر التخصص في القطاعات الزراعية الأولية بمرور الزمن، وذلك عندما لا يجد أصحاب المشاريع فائدة في إطلاق صناعات جديدة. وأكثر من ذلك فإن حركية التجارة الدولية لا تراعي مصلحة هذه البلدان، بسبب أنها تخلق في الغالب حوافز تكون في خدمة البلدان الأكثر تطوراً، أما بالنسبة لأفريقيا فيبقى دورها ينحصر فقط في ضمان التموين بصادرات السلع الأولية.

ثالثاً: خاتمة

خلاصة القول أن هذا الكتاب الذي يتميز بعمقه التحليلي، يأتي في مرحلة حرجة جداً تمر بها الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية عموماً والنفطية على وجه التحديد، ألا وهي الانزلاق المفاجئ والحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 واستمراره لغاية اليوم ، وما خلفه هذا الوضع الجديد من تزايد التحديات التي تواجه هذه البلدان، والتي على إثرها تصاعد الجدل والنقاش في مختلف الدوائر السياسية والأكاديمية حول توليفة السياسات الاقتصادية الملائمة لهذه الاقتصاديات لتسهيل تكيفها مع هذه الصدمة الخارجية القوية وما نجم عنها من تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حدة العجز في ميزانياتها العمومية وحساباتها الخارجية. وعموماً فقد أظهر هذا الكتاب حقيقة لا غبار عليها وهي أن البلدان المصدرة للسلع الأولية ليست بلا حيلة أمام صدمات انهيار الأسعار التي تعصف بها من حين لآخر وأنه لا يلزم أن يكون مصير شعوبها تحمل المزيد تراجع مستويات الرفاهية. فقد أعطتنا عدة عقود من التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد الأدوات اللازمة لمعالجة هذا الوضع، فالتكيف مع انخفاض أسعار النفط في الدول المنتجة له يتطلب تبني السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف الحصيفة، بالإضافة إلى تفعيل دور النظم المالية والمصرفية وإنشاء صناديق لتحقيق الاستقرار، وتكريس مسار التنوع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على النفط وتقوية موازنتها العامة. ورغم أن الكتاب يوفر رؤية بعيدة النظر عن الاقتصاد السياسي للدول النفطية، إلا أن ما يؤخذ عليه هو إغفاله لعرض بعض الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها العديد من هذه البلدان في أعقاب الصدمة والتي كانت محل ترحيب من قبل المنظمات المالية الدولية، ناهيك عن تقديمه توصيات عامة لجميع هذه البلدان من منظور "المقاس الواحد المناسب للجميع" (one size fits all) وهو ما قد يكون محدود أو عديم الجدوى من الناحية التطبيقية، فكل بلد بحاجة لحيز من السياسات المحلية المرسومة وفقاً لمقاسه وبما يتناسب مع واقعه الاقتصادي والاجتماعي.